الأمم المتحدة

S/RES/1576 (2004)

مجلس الأمن

Distr.: General
29 November 2004

القرار ١٥٧٦ (٢٠٠٤)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٠٩٠، المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وإذ يشير إلى القرار ١٥٢٩ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ وبيانات رئيسه ذات الصلة بشأن الحالة في هايتي،

وإذ يشيد بما اضطلع به الممثل الخاص للأمين العام من أعمال دعما لجهود الحكومة الانتقالية لهايتي وجميع الجهات الفاعلة السياسية في هايتي من أجل إقامة حوار وعملية مصالحة وطنيين شاملين وجامعين، بما في ذلك إجراء انتخابات عادلة وحرة في عام ٢٠٠٥ ثم نقل السلطة إلى السلطات المنتخبة،

وإذ يؤكد أن الجهود المبذولة في مجال المصالحة الوطنية وإعادة البناء الاقتصادي لا تزال هي العامل الرئيسي في تحقيق الاستقرار والأمن في هايتي، وإذ يشدد في هذا الصدد على ضرورة أن تواصل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما دول المنطقة، دعم هذه الجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية،

وإذ يحث الحكومة الانتقالية على مواصلة إحراز تقدم في تنفيذ إطار التعاون المؤقت، بطرق منها وضع مشاريع محددة للتنمية الاقتصادية، بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي وبمساعدة كاملة منه، لا سيما الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية،

وإذ يرحب بإنشاء المجموعة الأساسية المعنية بهايتي والفريق الاستشاري المخصص المعني بهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،

04-62610 (A)
0462610

وإذ يدين جميع أعمال العنف ومحاولة بعض الجماعات المسلحة القيام بمهام غير مرخص بها لإنفاذ القانون في البلد،

وإذ يشدد، في هذا السياق، على الطابع العاجل لتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإذ يحث الحكومة الانتقالية على المبادرة دون إبطاء إلى إنشاء اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج،

وإذ يدين أيضا جميع انتهاكات حقوق الإنسان وإذ يحث الحكومة الانتقالية لهايتي على أن تتخذ جميع التدابير الضرورية لوضع حد للإفلات من العقاب،

وإذ يعرب عن القلق لاحتجاز الأشخاص تعسفا لمجرد انتمائهم السياسي، وإذ يدعو الحكومة الانتقالية إلى الإفراج عن المعتقلين الذين لم تصدر بحقهم أي تهم،

وإذ يهيب أيضا بالمجتمع الدولي أن يواصل معالجة الاحتياجات الإنسانية الناشئة عن الكوارث الطبيعية التي ألمت بمختلف أنحاء البلد، وذلك على سبيل الدعم الكامل للحكومة الانتقالية،

وإذ يرحب بالمساهمة المقدمة من الدول الأعضاء إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وإذ يحث البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد من الشرطة على التقيد بالجداول الزمنية المتفق عليها لنشر القوات، وإذ يلاحظ بوجه خاص الحاجة إلى المزيد من أفراد الشرطة الذين يتكلمون اللغة الفرنسية،

وإذ يلاحظ استمرار وجود تحديات أمام تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في هايتي، وإذ يرى أن الحالة في هايتي لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يتصرف في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على النحو المبين في الجزء ١ من الفقرة ٧ من منطوق القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤)،

١ - **يقرر** تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، على النحو المبين في القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤)، حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، مع اعتزام تجديدها فترات إضافية؛

٢ - **يشجع** الحكومة الانتقالية على المضي بفعالية في استكشاف جميع السبل الممكنة لإشراك الأطراف التي لا تزال خارج العملية الانتقالية والتي نبذت العنف في العملية الديمقراطية والانتخابية؛

٣ - **يرحب** بتقرير الأمين العام S/2004/908 الصادر في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ويؤيد توصيات الأمين العام الواردة في الفقرات من ٥٢ إلى ٥٧؛

٤ - **يحث** المؤسسات المالية الدولية المعنية والبلدان المانحة المهتمة على أن تبادر على الفور إلى صرف الأموال التي تعهدت بها في المؤتمر الدولي للمانحين بشأن هايتي الذي عقد في واشنطن العاصمة يومي ١٩ و٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤؛

٥ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس عن تنفيذ بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لولايتها كل ثلاثة أشهر على الأقل؛

٦ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.